



طوال سنوات الإضطراب التي سبقت التدخل الروسي المباشر في سوريا، كان الخطاب السياسي الروسي يكشف بين حين وآخر تقديرات صانع القرار وتقييمه للوضع في سوريا، بما فيه من مخاطر وفرص، وكذلك وضع أطراف الصراع ونوعية الدعم اللازم تقديمها لتعديل الموازين.

وطوال تلك الفترة كان الروسي يظهر إطمئناناً واضحاً تجاه أهم عناصر الأزمة وهو عدم سقوط نظام الأسد، فقد انصب تركيزه الميداني والسياسي على هذا العنصر ولم يعر أهمية لسواء، ذلك أنه في ذلك الحين كان يريد من نظام الأسد أن يكون أحد نقاط تفاوضه المهمة حول قضايا كانت تمس الأمن الروسي، مثل أوكرانيا وال الدرع الصاروخية في أوروبا وقضايا منظمة التجارة العالمية، وفي حينه كانت لدى روسيا هموم ومخاوف، وكانت تراقب حركة العالم وصعود الصين وتنخرط مع دول «البريكس» لتشكيل حلف يضغط على الولايات المتحدة لتعترف لأصحابه بدور وتحاول الإنخراط في منظمات إقليمية مثل شنغنهاي ودول بحر قزوين من أجل وضع ترتيبات أمنية إقليمية، ولم يكن العالم خارج حدود بعض الإتحاد السوفياتي القديم وخارج حدود إنتشار القومية الروسية يعني موسكو كثيراً، وهو ما بينته الوثيقة الخاصة بالعقيدة الروسية الصادرة في كانون الأول (ديسمبر) الماضي وكان طابعها دفاعياً صرفاً بخاصة في المناطق المجاورة لروسيا.

غير أن فلسفة إدارة أوباما وطبيعة إستجابتها للتغيرات العالمية لفتت إنتباه روسيا ودفعتها إلى إعادة بناء تصوراتها وصياغتها، فقد أجرت روسيا في السنوات الأربع الماضية تدريباً ميدانياً مهماً نفذه بشار الأسد لاختبار وفحص الخيارات الأمريكية، وكانت تراقب سلوك إدارة أوباما وتخبر درجات قوة أميركا على مقياس سلوك بشار الأسد وأفعاله، حتى ادرك بوتين أن هذه الإدارة وضعت حدوداً لقدرة أميركا ودورها وهو الأمر الذي دفعه إلى تطوير الهجوم الروسي في أوكرانيا أولاً

مراقبة روسيا للموقف الأميركي وفهم ديناميته شجعت روسيا على القيام بمعاهدة مريحة، واستغاثة إيران لإنقاذ نظام الأسد بلورت هذا الإستعداد، وفي ذلك الحين كانت عناصر التقدير التي بناها الخبراء الروس على الشكل التالي:

- إن الحروب في العالم، وعلى مدار العقود الثلاثة الأخيرة، أصبحت تشنها إما منظمات ما دون دولة مثل «القاعدة» و«حزب الله»، وإنما قوى كبرى ضد دولة صغيرة، مثل حربى أميركا في العراق وأفغانستان، وحروب روسيا في جورجيا وأوكرانيا، وهذا ينفي إمكان حصول حروب بين دول كبرى أو تحالف دولي ضد دولة كبرى.

- ان خريطة الطاقة في العالم شهدت تغيرات ملموسة في الآونة الأخيرة ولا سيما مع طفرة إنتاج النفط والغاز الصخري، ما يعني خروج منطقة الشرق الأوسط من دائرة مناطق النفوذ الحساسة في الصراع الدولي وبالتالي فإن الحركة الروسية داخل هذه المنطقة وعلى هامشها لن يستدعي ردود فعل أميركية غاضبة.

- تمثل سوريا فرصة مهمة لروسيا من أجل بناء إستراتيجية تطوق البؤر الإستراتيجية التي صنعتها حلف الأطلسي في بولندا وتشيكيا، ومن جهة ثانية تخترق الأنظمة الإقليمية الفرعية (العربية والأوروبية) من خلال سيطرتها على الجهة الشرقية من البحر المتوسط وتمرّكزها في قلب النظام العربي.

- نسبة الأخطار تبدو متدنية بالمقارنة مع المكاسب في بيئه يمكن ترسيم حدود النفوذ في داخلها بما يتطابق مع الواقع الذي صنعته إيران (سوريا المفيدة)، وتحويل ما تبقى من سوريا إلى مشكلة إقليمية ودولية أكثر من كونها مشكلة لروسيا.

في التطبيق العملي لهذه التصورات، اتبعت روسيا سياسة إندفاعية مبالغ فيها، استخدمت فيها المغامرة واللعب على خطوط تصدع الصراعات الطائفية والإقليمية بهدف إيصال رسالة إلى جميع الأطراف أن موسكو مستعدة للذهاب إلى كل الخيارات الممكنة لتجريد كافة الأطراف من أوراق القوة ودفعها للإسلام مسبقاً ومن دون اختبار جدية روسيا في الميدان.

السؤال الطبيعي هنا، لماذا لم يلحظ التقييم الروسي مكون المقاومة في سوريا وهو العنصر الذي كان سبباً رئيساً في حصول التدخل العسكري الروسي؟ لا شك أن الخبراء الروس تنبهوا لهذه المسألة ولا شك أن التعامل معها يقع ضمن ثلاثة بدائل محتملة: الأولى، أن يتم القضاء على هذه المقاومة من خلال عمل عسكري مشترك مع إيران وتواجدها في العراق وسوريا ولبنان عبر توفير حشد عسكري يفوق قدرة المقاومة السورية على الصمود، وبذلك يجري تحويلها إلى بؤر ضعيفة لن يمضى وقت طويلاً قبل تطهيرها وإنهاها، الثانية، أن يتم إخراج المقاومة من الحيز الذي يعني سوريا ويهتمها إستراتيجياً، أي خارج السلسلة الممتدة من حلب إلى دمشق وبناء أنفاق دفاعية على طول تلك المساحة وتحويل الصراع معها إلى ما يشبه العمليات التي كانت تجري بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الثالث، الإنسحاب بعد تحويل سوريا إلى بلد يستحيل حكمه من قبل أي طرف، وهذا الإحتمال الأخير ممكן حصوله في حال عدم قدرة روسيا على ضبط الصراع والسيطرة عليه.

في كل الأحوال، ثبت في السنوات الأخيرة أن التقييمات الإستراتيجية التي اتخذت القوى المختلفة قراراتها على أساسها كانت تجري على مقاس رغبات صانعي القرار وتصوراتهم ولم تستطع إخضاع الواقع أو تعديله، وفي عصر القيصر وسلطته المطلقة في روسيا من يمكن أن يكون له رأي مخالف؟

